

ميزان اكتفاء بالمساكنات المعاني بسبب الالفاظ ولو كان لربها المعاني سمي
 الا برب الالفاظ في اللفظ يجوز والعبروا عن ترتيب المعاني برب الالفاظ
 ثانيا لالفاظ تحت الترتيب واذا وصوا اللفظ بما له لفظ فمعهم لم يوردوا
 اللفظ المطرف لكنه معنى اللفظ الذي دل به على معنى الثاني والشرب اللفظ
 لوجعها او مضافا للمعاني لما فيهم انما صفات المعاني بالاول المفهومه
 اعني الزوائد والكلمات والمصوحيات فقولوا كما لم يصح مما بينهم
 ان يقولوا اللفظ هو ثم يرددون الضمير المجدد في المعنى والمخاضة التي ترد
 فيه وتختلفا صورته بسبب وقاس ما يورد كونه عموما على ما يورد كونه باضارا
 فكيف ان سبب انشأه من انشأه يكون لخصوصية فوجد في هذا دون ذلك
 صحت بين المعنى في بنت وسه في بنت اخر فهو يعرف باعد ذكر الفرق بين
 فلما لمعنى في هذا صورة عرصته في ذلك والبيته هذا من يثبت عانتا بل هو
 مشهور في كلامهم وكما في قول الحافظ وانها النضر ضاعه وضرب
 التصور في هذا نبتا ذكر الشرح فانه تشبهه الكسر على من زعم
 ان الفصاحة من صفات الالفاظ المطوقة وبلغ في ذلك كراييل وقال يشبه
 الفصاحه عدم التماس بين ما هو وصف الشيء نفسه وبين ما هو وصفه من اجل
 امر عرض معناه فلم يعلموا ان المعنى بالفصاحة التي هي للفظ من اجل ان
 في النطق بل من اجل الالفاظ يرد كونه بالفهم بعد سلامته من المعنى في اللفظ
 والخطا في الالفاظ كما يفسحها انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة
 عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفصاحة فمع
 ان يوصف بها المعنى كما يسمع ان يوصف بانه دال ثمرانا لا يتكلم ان يكون
 مداوة الحروف وسلاستها مما هو واجب المصلحة ويؤكد للمزاج وانما يمكن
 ان يكون المزاج به ويكون هو اصل والعجز وما وقعهم في الشبهه انه يسمع
 عاقل يقول معنى صحيح **والجواب** ان مزاجا ان المصلحة التي بها يسمع
 اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعاني دون اللفظ والفصاحة
 عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان قلبه دل على تلك الفصاحة فمع ان

ان يوصف بها المعنى كما يسمع ان يوصف بانه دال **ولها** اي البلاغه في الكلام
المراد ان المعنى اي تفتي البلاغه كذا في الايضاح **وهو حد الامتحان** وهو
 ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق المنبر ويعجز عن معاضته
 فان قيل ليست البلاغه سوى المطايعه لمقتضى الحال مع الفصاحة والمزاج
 كقول باتام من من الامن بن من ثقته واحاط به لولا من ان براعيه لثقل عليه
 فيقول بكلامه في الطرف الاطراف من البلاغه ولو يفدان اقصه صورته **فلما**
 لا يعرف بهذا الجمل ان هذا الجمل لا يقتضي ذلك لا اعتبارا من ذلك وانما
 الاطلاق على كونه الاحوال وكيفية رعايته لاعتبار ان ذلك في اللسان
 فامر اخر ولو سطر فامكان الخطا في هذا العلم لغير علاوة العيوب **وهو**
 كما هو وكثير من مخرجه هذا الفن يخرج اوله لا يفتي على ما يفتي كلام بل يفتي
 فضلا عما هو في الطرف الاطراف **وما يقرب منه** يظهر هذه الضادة ان الطرف
 الاطراف هو حد الامتحان وما يقرب من حد الامتحان وهو فاشد ان ما يقرب منه
 انما هو من المزايا التي اعليه ولحجه لجعله من الطرف الاطراف الذي له معنى
 البلاغه اذا المسا نسب ان يوجد ذلك جميعا كما انه ايه او نوعا كما كان
 فان قيل المزايا ان الطرف الاطراف حد الامتحان في كلامه غير البلاغه فانه
 في كلامه المنبر فاول حد الامتحان المنبر ان يفتي منه **والذي** في كلامه ان
 يتجاوز او المزايا ان الالفاظ هو نهاية الامتحان وما يقرب من نهايتها وكلاهما
المراد اما الاول فتفتي لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغه
 الكلام من حيث هو من غير نظر لكونه كلاما مستورا وعبره واما الثاني
 فلا يرفع الفصاحة على ان الحق هو ان حد الامتحان بمعنى من تبتة اي مرتبة
 في البلاغه ودرجه هي الامتحان والاضافة للبيان بوجه في تصاحف الكتاب
 في قوله تعالى لو وجدته اخلافا كثيرا اي كان اكثر منه مختلفا فانه
 تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الامتحان وبعضه قصر عنه
 فكان مغايرته **وهما** المهم بين الالفاظ واللفظ ان قوله
 وما يقرب منه عطف على هو الصريح في سته عايد الى الطرف الاطراف الى

احد من ص